الصباح AL-SABAH

في إطار دورها الريادي لدعمهم واستباقاً للعام الدراسي الجديد

«تنمية الخيرية»: إطلاق حملة توزيع الحقيبة الدراسية على الأسر المتعففة والأيتام

ابتسامة طفل

المشرفون على الحملة

جانب من الحقائب

في إطار دورها الريادي لدعم ورعاية الأيتام واستباقا للعام الدراسي الجديد، نظمت الجمعية الخيرية العالمية للتنمية والتطوير «تنمية الخيرية» حملة توزيع الحقيبة الدراسية على الأسر المتعففة والأيتام وذلك في مقر الجمعية بمنطقة الزهراء.

الحملة استهدفت ٢٥٠ أسرة من الأيتام والمتعففين وتضمنت توزيع حقيبة مدرسية متكاملة تحتوي على جميع المستلزمات الدراسية التي يحتاجها الطالب، لاسيما في ظل عودة الطلبة الى مقاعدهم الدراسية بعد توقف دام قرابة عام ونصف بسبب جائحة كورونا.

وعلى هامش الحملة أكدت رئيسة اللجنة النسائية بجمعية «تنمية الخيرية» منيرة الهاجري ان رعاية الأيتام والاهتمام بهم محور رئيسي في عمل الجمعية، لافتة الى ان الجمعية تترجم هذه الرعاية عبر عدة جوانب يأتي في مقدمتها كفالة اليتيم من خلال تخصيص مساعدات شهرية للأيتام لسد احتياجاتهم المعيشية، بالاضافة الى الكفالة الدراسية من خلال سداد الرسوم الدراسية للأيتام، هذا فضلا عن المتطلبات الخاصة بالعام الدراسية من حقائب وقرطاسية.

وأشادت الهاجري في هذا الصدد بدور الأمانة العامة للأوقاف في كفالة الأيتام ورعايتهم وتقديم الدعم اللازم لهم عبر الكفالة الدراسية، وتوفير احتياجات الطلبة في هذا الجانب.

وتطرقت الهاجري الى المشاريع الخاصة بالأيتام التي ترتبط بالجوانب النفسية والترفيهية والتي تحرص الجمعية على اقامتها باستمرار، مشيرة الى ان هذه المشاريع كان لها اثر ايجابي بالغ في نفوس أبنائنا من الأيتام والأسر المتعففة ورسم البسمة على شفاههم.

ولفتت الى ان الجمعية حرصت دائما على المبادرات الخيرية في جميع أنشطتها، مشيرة الى ان الحملة جاءت بهدف ادخال الفرحة والسرور على قلوب الطلبة من الأسر المتعففة والأيتام قبل بداية العام الدراسة، حتى يكون الطلبة على أتم استعداد لإستقبال دراستهم.

وأضافت رئيسة اللجنة النسائية بالجمعية « لمسنا شعور طيب وانطباع ايجابي من ابنائنا الطلبة من الأيتام والمتعففين مما يعكس سعادتهم بعودتهم إلى مقاعد الدراسي، وهو الأمر الذي يحفزنا على الإستمرار بتقديم الدعم لهم في مختلف المجالات.

وثمنت الهاجري الجهود الكبيرة للقائمين على الأعمال الخيرية والمتطوعين في جمعية «تنمية الخيرية» والتي تتضح من خلال استمرار المشاريع الرامية الى مساعدة الأيتام والمتعففين، متوجهة بالشكر لجميع المتبرعين الكرام الذي كانت لهم بصمات خيرية واضحة في جميع أبواب الخير التي تضطلع بها الجمعية.

جانب من الحملة

جانب من توزيع الحقائب

حملة توزيع الحقائب للأسر المتعففة

تتمات

الأمير فتح

وتعزيز التعاون، وتوجيه كل الطاقات والإمكانات لخدمة الوطن العزيز ونبذ الخلافات وحل المشاكل كافة.

واتفقت كل الآراء على أن المبادرة السامية جاءت في وقتها، وأنها تفتح الطريق أمام الكويتيين لتصفية الأجواء، وإزالة كل أسباب الشحناء، حتى يتفرغ الجميع للعمل والبناء، وتعظيم الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية المنشودة، مؤكدة أن هذه المبادرة تمثل نقلة وطنية عظيمة، على طريق الخير والإنجاز والبناء، وأن سمو الأمير فتح الطريق إلى «كويت الخير والمحبة».

وأكدوا أن هذه المبادرة السامية من شأنها تجاوز العقبات التي تحول دون التوحد والتكاتف، خدمة للمواطنين الكرام ورفعة راية الوطن العزيز ومكانته السامية.

وثمنوا تطلعات سمو الأمير بأن يحقق هذا الحوار أهدافه المنشودة لتعزيز مسيرة العمل الديمقراطي الذي هو محل الفخر والاعتزاز لدى الجميع وذلك في إطار التمسك بالدستور والثوابت الوطنية.

فمن جهته أكد مراقب مجلس الأمة النائب أسامة الشاهين أن الحوار الوطني دعوة كريمة من أمير كريم.

وقال النائب محمد الراجحي» إن الحوار الوطني دعوة كريمة من والد كريم ،وفرصة تاريخية نتطلع من خلالها لحل كافة الملفات العالقة وعودة إخواننا المهجرين والعمل لما فيه صالح البلاد والعباد».

ورحب النائب د. حمد المطر بدعوة سمو الأمير لإجراء حوار وطني شامل، يعمل على معالجة القضايا الشائكة وطي صفحة الماضي، مضيفاً» وكلنا ثقة بأن يكون العفو الكريم في المقدمة».

أما النائب د. خالد العنزي فقال : « نُحيي ونعظم توجيهات صاحب السمو، بعقد حوار وطني شامل لتهيئة الأجواء وتوحيد الجهود وتعزيز التعاون».

من ناحيته، قال النائب مبارك العرو»: أكدنا سابقاً على الترحيب بأي حوار وطني برعاية سامية، واليوم نجدد الترحيب والدعم، مؤكدين الحاجة الماسة لإنهاء الملفات العالقة سياسيًا وشعبيا، وعلى رأسها ملف العفو، ويظل الحوار سبيل والإنجاز هدف ورفعة الوطن والمواطن غاية».

ووصف النائب د.محمد الحويلة المبادرة بأنها دعوة كريم من أب كريم، مضيفاً : «جاءت دعوة صاحب السمو حفظه الله ورعاه ملبية لتطلعات الجميع وعند مستوى الحدث ونسأل الله تعالى أن يأخذ نواصينا للخير وأن يوفقنا لنبدأ صفحة جديدة ومشرقة في تاريخ الكويت».

وأكد النائب د.أحمد مطيع أن «دعوة سمو الأمير دعوة طيبة غير مستغربة من والد الجميع صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف ».

وأكد مطيع حاجة الكويت إلى حوار وطني ولقاء يجمع الجميع برعاية سامية كريمة وتحت مظلة وطنية خالصة، متمنياً أن يكون هذا الحوار بداية الطريق نحو مستقبل مشرق لوطننا الحبيب الكويت».

بدوره، أكد النائب د.عبد العزيز الصقعبي أن مبادرة صاحب السمو هي دعوة مقدّرة وفرصة واجب استثمارها بجديّة واهتمام، مشيراً إلى أن مصالح الناس العاجلة والاستحقاقات السياسية المهمة من الممكن إنجازها عبر حوار وطني جاد وإصلاح سياسي شامل وفق الأطر والثوابت الدستورية.

من جانبه، رحب النائب بدر الحميدي، بمبادرة سمو الأمير الشيخ نواف للحوار الوطني، داعياً إلى ترجمة هذه الخطوة السامية للنهوض بالكويت وإنهاء التوتر ما بين السلطتين واكتمال الفرحة بعودة أبنائنا ولم شملهم للسير نحو بناء الوطن وازدهاره.

وثمن النائب د.علي القطان دعوة صاحب السمو أمير البلاد بإجراء حوار وطني يجمع السلطتين التشريعية والتنفيذية، بغية تهيئة الأجواء لتوحيد الجهود وتعزيز التعاون ونبذ الخلافات ما يعزز من رغبة سموه الواضحة في لم الشمل بين كافة أطياف المجتمع تحت مظلة الوحدة الوطنية، مستدركاً بقوله «سمعاً وطاعة يا سمو الأمير».

وقال النائب د. حمد روح الدين : « نثمّن ونقدر الدعوة الكريمة السامية من سمو أمير البلاد حوار وطني شامل»، متطلعاً لأن يكون بداية جديدة لعمل السلطتين في ظل الأطر الدستورية والثوابت الوطنية، وانطلاقة جديدة لكويت الغد.

أما النائب سعود ابو صليب فقال إن دعوة والد الجميع صاحب السمو الأمير للحوار الوطني محل تقدير وترحيب، مشيراً إلى أنه كان وما زال يدعو لإنهاء جميع الملفات العالقة سياسيا بما يحقق أهداف وتطلعات الشعب وعلى رأسها ملف العفو وعودة إخواننا المهجرين. بدوره، قال النائب : د.عبيد الوسمي» سنضع بإشراف الأمير وتكليفه كل التصورات التي تعبر عن مصالح الدولة وشعبها وتزيل كل أسباب الخلاف والاختلاف وتصحح المسارات الخاطئة».

على صعيد متصل أصدر التجمع الاسلامي السلفي، بيانا بشأن التوجيه السامي لحل الخلاف وتهدئة الأوضاع بين السلطتين.

وجاء فيه ما يلي : نتضرع إلى الله أن يحفظ صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الاحمد، سائلين له التوفيق والإعانة في قيادته لبلدنا الحبيب وأن تشهد في عهد سموه كل تقدم ورخاء.

أضاف البيان: وإن ارتأى سموه بأن يوجه السلطتين إلى حوار يستهدف حل الخلاف وتهدئة الأوضاع، يتم خلاله التفاهم والتعاون الذي يؤدي إلى الإنجاز في مجاليه التشريعي والتنفيذي، فإن التجمع الإسلامي السلفي إذ يثني على هذا التوجيه السامي، ليدعو أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى الاستفادة منه، وبذل الإخلاص للوطن وللأمير في معالجة المشاكل العالقة وطي أسباب الخلاف، وتوحيد الصف وتوجيه الجهود لتكون راية الكويت هي المستهدفة ومصلحة الوطن والمواطنين الماثلة في أي حوار يتم أو مصلحة ترتجى.

وتابع: إن التجمع الإسلامي السلفي يرى بأن السلطتين مطالبتان بأن تلتفتا إلى التحديات الحقيقية والإنجازات المرجوة التي تنتظر التشريعات والتنفيذ، وذلك وفق الالتزام بالدستور وقوانين الدولة واحترام الآراء المتباينة.

بدوره أكد الاتحاد الوطني للموظفين أن الدعوة الكريمة من صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد والتوجه إلى حوار وطني يجمع السلطتين التنفيذية والتشريعة خطوة مباركة لحل الخلاف القائم.

وقال الاتحاد في بيان صحافي، ان توجيهات صاحب السمو أمير البلاد بالحوار الوطني بين السلطتين، تجد منا كل التأييد والدعم لتحقيق التطلعات والطموحات التي ينشدها سموه لخدمة بلدنا الغالي، من أجل تطور كويت الغد كويت المستقبل ورفعتها.

ودعا الاتحاد في بيانه إلى ضرورة التفاف كل أطياف المجتمع باختلاف المذاهب والقبائل والأحزاب، إلى طاولة الحوار الوطني للعمل من أجل الخروج من تلك الأزمة، والعمل على توحيد الصفوف لمواجهة التحديات التي تواجه البلاد داخليا وخارجيا.

وشدد على تهيئة الأجواء والبعد عن الخلافات أو أي مصالح شخصية أو أجندات خاصة عانت منها الكويت في الآونة الأخيرة، مشيرا إلى أن المرحلة المقبلة تتطلب من الجميع نبذ الخلافات والعمل على استقرار الأوضاع كافة، وتعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية من أجل تنمية البلاد وتطويرها والانطلاق نحو أفق واسع من أجل تحقيق الطموحات والإنجازات.

واختتم البيان بان التوجيهات السامية دائماً ما تصب في مصلحة الوطن والمواطنين الذين هم أولى أولويات القيادة السياسية المتمثلة في سمو الأمير الشيخ نواف الأحمد وولي العهد سمو الشيخ مشعل الاحمد، التي تستوجب منا جميعا إدراك تحديات المرحلة المقبلة، والمصلحة العامة للكويت وشعبها.

من جهته أعرب التحالف الوطني الديموقراطي عن بالغ تقديره واعتزازه بالتوجيهات السامية لعقد حوار وطني بين مجلس الأمة والحكومة للخروج من الشلل السياسي والاقتصادي الذي أصاب مفاصل الدولة نتيجة الأزمات الأخيرة بين السلطتين.

وأكد أن جزءا كبيرا من الواقع المتردي الذي يسيطر على حاضر البلاد ويهدد مستقبلها هو نتيجة سوء الإدارة الحكومية وتخبطاتها في التخطيط والتنفيذ، وسيطرة العقلية الانتخابية على أداء معظم النواب وانحرافهم تشريعيا ورقابيا عن الأولويات المستحقة، وغياب أبسط أبجديات العمل السياسي والبرلماني والتنفيذي لدى أعضاء السلطتين.

ورأى التحالف الوطني أن نجاح الحوار الوطني وتحقيق الرغبة السامية بالاستقرار مرهون بعدة عوامل ومتطلبات أهمها : وجود رغبة صادقة من كافة الأطراف للجلوس على طاولة الحوار دون شروط أو تعهدات مسبقة، احتراما للرغبة السامية التي وجهت بعقد الحوار دون شروط، وان تضع السلطتان التشريعية والتنفيذية الاصلاحات السياسية والاقتصادية في قائمة النقاشات، والابتعاد عن القضايا الشخصية أو محاولة تحقيق مكاسب خاصة على حساب المصلحة العامة، وأن تمثل كل أطياف المجتمع الذي انعكست صورته في أعضاء مجلس الأمة في الحوار، ولا يقتصر على مجموعة أو فئة دون أخرى، وابعاد الآخرين واقصائهم من المشاركة.

وطالب التحالف بتكليف شخصيات من رجالات ونساء الدولة ممن عرف عنهم نظافة اليد ونزاهتها، وتاريخهم الوطني في الدفاع عن الدستور والأموال العامة ومصالح الدولة وحقوق الشعب لادارة الحوار الوطني، وذلك تحقيقا لحيادية الإدارة وتقويما لأي انحراف من قبل السلطتين، المحافظة على الدولة الدستورية المدنية فيما سينتهي له الحوار الوطني، وعدم الانحراف نحو اتفاقات أو تشريعات تستبدل الدستور بالنصوص الدينية، أو تصادر الحريات العامة والخاصة.

ودعا التحالف الوطني الديموقراطي أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية الى تحمل مسؤولياتهم الوطنية في تنفيذ الرغبة السامية لعقد الحوار، مشددا على أن مستوى النقاشات والاطروحات والأفكار يجب أن يرتقي الى مستوى دولة، لا أن يقف عند حدود المحافظة على المناصب والكراسي، متمنيا للجميع التوفيق لما فيه خير الوطن والمواطنين.

الحويلة : ضرورة

التعليمية بالإجراءات التنظيمية المحددة.

وأشار إلى ضرورة الالتزام بكل الاشتراطات الصحية والتدابير الاحترازية، مؤكدا على الالتزام بعدد المتعلمين داخل الفصل الدراسي، بما يحقق به الاشتراطات الصحية وعلى وجه الخصوص تحقيق التباعد الجسدي بين المتعلمين.

وحول الاشتراطات المحددة لدخول المبنى المدرسي للعاملين بها والمتعلمين والزائرين وأولياء الأمور، بين أنه بالنسبة للمتعلمين من عمر «12 سنة وما فوق» والعاملين بالمدرسة وأولياء الأمور والزائرين المحصنين ضد فيروس كورونا يسمح بدخولهم المدرسة شريطة تقديم ما يفيد ذلك.

أضاف أنه بالنسبة للعاملين والمتعلمين من عمر 12 سنة وما فوق، من غير المحصنين ضد فيروس كورونا يشترط تقديم نتيجة فحص «PCR» سلبي كل أسبوع.

وأوضح أنه بالنسبة لأولياء الأمور والزائرين غير المحصنين ضد فيروس كورونا يشترط تقديم نتيجة فحص «PCR» سلبي مدته أقل من 72 ساعة.

ولفت الى ضرورة التزام مدارس التربية الخاصة بكل أنظمتها التعليمية باستمرار تفعيل مهام فريق العمل المكلف بكل مدرسة، بتنفيذ الإجراءات والتدابير الاحترازية والمحددة مهامه، مع استمرار تفعيل مهام فريق التدخل السريع في مواقف الأزمات والحوادث في كل مدرسة.

وذكر أنه يسمح للفرق واللجان المختصة بوزارة الصحة زيارة مدارس التربية الخاصة والتحقق من تنفيذ الإجراءات والتدابير الاحترازية في جميع مرافق المبنى المدرسي وملحقاته، بما لا يؤثر على حسن سير العملية التعليمية أثناء اليوم الدراسي.

ولفت إلى أهمية أن تعد كل مدرسة من مدارس الإعاقة الذهنية قوائم المتعلمين بحسب الفصول الدراسية، على نحو يسمح بمباشرة الدوام المدرسي حضوريا لجميع المتعلمين يوميا.

وقال الحويلة إنه يسمح للمدارس ذات التأهيل المهني «مدارس الورش التعليمية بنين – بنات»، بالتدريس مع الالتزام بالتالي يراعي الالتزام بتحقيق الاشتراطات الصحية داخل الفصل الدراسي أثناء الحصة الدراسية، وعلى وجه الخصوص تحقيق التباعد الجسدي بين المتعلمين.

وتابع أنه لا يسمح بتداول الأدوات والمواد المستخدمة في الورش بين المتعلمين، ويكون لكل متعلم المواد والأدوات الخاصة به، مبينا أنه يتم الغاء لقاء الصباح والمقصف المدرسي.

وعن الحالات الصحية الحرجة للمتعلمين في مدارس التربية الخاصة، أوضح أنه يسمح للمتعلمين من ذوي الحالات الصحية الخاصة والحرجة بتلقي التعليم عن بعد شريطة تقديم تقرير طبي معتمد من جهات الاختصاص بوزارة الصحة.

وبين أن التقرير يفيد بتعذر مباشرتهم التعليم حضوريا بالمدارس، ويستمر ذلك حتى تقديمهم تقريرا معتمدا من وزارة الصحة، يفيد بأن حالتهم الصحية تسمح بمباشرة التعليم حضوريا بالمدارس.

«الجمارك» تدشن

الفنية للجهازين كانت ناجحة، وتم اعتمادهما من قبل فريق المشروع والشركة المستثمرة والمختصين في الإدارة العامة للجمارك.

أضافت ان المستشار الجلاوي قام بزيارة موقعي الجهازين، بحضور وفد من جمارك دولة قطر برئاسة المهندس سعيد العكبري، موضحة انه انطلاقا من مبدأ التعاون المشترك جاءت زيارة الوفد القطري للاطلاع على أجهزة الفحص والنظام التقني المتبع، وطريقة سير العمل الجمركي في الكويت.

وأشارت إلى قيام المختصين بشرح آلية عمل الجهازين مبينة أن منفذ النويصيب الحدودي، يعد من أهم المنافذ الجمركية بدولة الكويت، من حيث كثافة دخول وخروج المركبات.

وأكدت الحرص على توفير الأجهزة الأمنية اللازمة لحماية البلاد من كل من تسول له نفسه ادخال أي ممنوعات إليها، وحفاظا على الأمن الجمركي الذي يعد منظومة الدفاع الأولى للدولة.

يذكر ان الجهازين اللذين تم تدشينهما اليوم يعتبران أحدث اصدارت شركة «سميث» الامريكية، ويمتلكان دقة بالغة وقدرة كبيرة على كشف مختلف وسائل التهريب التي يحظرها القانون.

تطعيم طلبة

إثبات آخر مع ضرورة تزويد وزارة الصحة حينها برقم تلفون «الطالب/ ولي الامر»، للتواصل وارسال مواعيد الجرعة الثانية.

وأعربت عن الشكر والتقدير لوزارة الصحة، على ما تقدمه من جهود متواصلة وتنسيق مستمر مع وزارة التربية لضمان سلامة الطلبة.

قطر للعالم

وأكد وزير الخارجية القطري، خلال مؤتمر صحافي مشترك عقد في الدوحة مع الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية جوزيب بوريل، على مواصلة قطر المساهمة في عمليات الإخلاء ودعم الحوار الأفغاني، مشيرا إلى أنّ قطر تحث الحكومة الأفغانية المؤقتة على المحافظة على المكتسبات التي حققها الأفغان.

ولفت إلى أنّ بعض الإجراءات التي شهدتها أفغانستان أخيراً كانت مخيبة للآمال، داعياً حركة «طالبان» للابتعاد عن الإساءة للشريعة الإسلامية وضرورة توفير حرية التنقل والسفر، والالتزام بما تم الاتفاق عليه في الدوحة بشأن مكافحة الإرهاب.

من جانبه، قال بوريل إنّ هذه هي زيارته الأولى إلى قطر، مؤكداً أن قطر هي شريك مهم للاتحاد الأوروبي، معرباً عن أمله في زيادة التعاون عبر إيفاد بعثة إلى الدوحة العام المقبل.

وعبّر بوريل عن أمله في إيصال الرسائل إلى حركة «طالبان» بشأن مطالب المجتمع الدولي لا سيما من الاتحاد الأوروبي.

وهنأ بوريل قطر على إجراء انتخابات مجلس الشورى في 2 أكتوبر المقبل، مشيراً إلى أنها خطوة مهمة يجب تشجيعها.

وأكد على السعي لاستئناف المفاوضات بشأن الملف النووي الإيراني في فيينا، معرباً عن أمله في عودة إيران إليها بأسرع وقت ممكن، موضحاً في الوقت عينه عدم وجود موعد محدد لاستئناف المفاوضات، لكنه قال إنها ستستأنف «قريباً».

ورداً على سؤال، قال وزير الخارجية القطري إنّ الدوحة لا تلعب دور الوسيط في الاتفاق النووي مع إيران «لكننا نحث دول الجوار والشركاء على الحوار ولا نرغب بسباق نووي في المنطقة».

واستقبل أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، بمكتبه في الديوان الأميري أمس الخميس، الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية جوزيب بوريل والوفد المرافق.

وتم خلال اللقاء، وفق ما ذكرت وكالة الأنباء القطرية «قنا»، «تناول علاقات التعاون بين دولة قطر والاتحاد الأوروبي وسبل تعزيزها وتطويرها، إضافة إلى مناقشة أبرز المستجدات إقليمياً ودولياً، وخصوصاً تطورات الأوضاع في أفغانستان».

وفي هذا الصدد أعرب بوريل عن شكره وتقديره ، لأمير قطر، على دور بلاده ومساهمتها الفعالة في عمليات إجلاء الرعايا الأوروبيين، وجهودها في دعم عملية السلام في أفغانستان.

العراق : أكثر

جاء ذلك خلال جلسة مجلس الوزراء التي عقدت أمس، حيث ذكر بيان للمكتب الإعلامي للكاظمي ونقلته وسائل إعلام محلية عراقية، أن رئيس مجلس الوزراء اعتبر موقف رجل الدين علي السيستاني الداعم للمشاركة بالانتخابات، دافعاً كبيراً لإنجاح العملية الانتخابية.

أضاف أن الحكومة العراقية قد أوفت بالعهد فيما يتعلق بالانتخابات، ووفرت كل الدعم للمفوضية التي تمت استضافتها عدة مرات بتأمين كل متطلباتها.

وأكد أنه سيشرف شخصياً على الأمن الانتخابي، متعهداً بعدم السماح لأي تجاوز أن يمر أو يؤثر على سير العملية.

وأعلن تشكيل لجان لمراقبة تجاوزات المرشحين والأحزاب، مؤكداً على أن أي حالة تجاوز ستتم إحالتها للقضاء، ولمفوضية الانتخابات.

كما تعهد بإصدار عفو خاص عن الأحداث والنساء، باستثناء قضايا الإرهاب، والفساد، واستغلال المال العام.

واعترف بوجود بعض النواقص بعمل الحكومة إلى جانب وجود إيجابيات عديدة، مؤكداً أن هدف الحكومة كان إجراء الانتخابات المبكرة، وتوفير الأجواء لها، وكذلك اتخاذ إجراءات جريئة لتصحيح الأوضاع، ووضع العراق على الخط الصحيح، وفق تعبيره.

جاءحديث الكاظمي متزامناً مع تصريحات أدلى بها الرئيس العراقي، برهم صالح، على أن الانتخابات المقبلة يجب أن تكون نزيهة وتعبر عن إرادة الشعب، وقال في مقابلة مع قناة «العربية» إن مشكلات الانتخابات السابقة أدت لفقدان الثقة بعمليات الاقتراع، مؤكداً على التأهب لمنع من يسعى إلى حرف الانتخابات عن مسارها، مؤكداً على أن الدعوة لانتخابات مبكرة لم يكن أمرا سهلا، ومع ذلك تم الالتزام به، وقال «المطلوب القيام بإصلاح شامل لمنظومة الحكم لتوفير حكم رشيد».

و أشار إلى أن قانون الانتخابات الجديد أكثر إنصافاً من السابق، مبيناً أنه يوفر تمثيلا حقيقيا بغض النظر عن رؤية كل شخص.

يذكر أنه من المقرر أن تجرى الانتخابات التشريعية في العراق، يوم الأحد الموافق العاشر من أكتوبر، حيث أعلنت الحكومة والمفوضية استكمال الاستعدادات الفنية واللوجستية والأمنية لذلك.

وأقرت اللجنة الأمنية العليا للانتخابات توجيهات تتعلق بيوم الاقتراع تخص المطارات والمنافذ.

وقال الناطق باسم اللجنة العميد غالب العطية إنه سيتم تحديد الحركة بين المحافظات وإغلاق جميع المطارات والمنافذ الحدودية من التاسع من أكتوبر إلى صباح 11 من الشهر نفسه.

فرنسا : الحكم

وذكرت قناة «بي.اف.ام» الاخبارية ان المحكمة الجنائية حكمت على ساركوزي، لتجاوزه النفقات المسموح بها في حملته الانتخابية، باكثر من 20 مليون يورو «22 مليون دولار».

ورفضت محكمة النقض مسبقا طلب لساركوزي لتفادي محاكمته بتهمة «التمويل غير القانوني»، عند توليه رئاسة فرنسا بين 2007 و2012.

وبذلك أصبح ساركوزي ثاني رئيس فرنسي يدان في ظل الجمهورية الخامسة، بعد الرئيس الراحل جاك شيراك، وأول رئيس يصدر بحقه حكم مع النفاذ.